

تحليل العلاقة بين عجز الميزانية العامة وعجز الحساب الجاري للولايات المتحدة الأمريكية للمدة

2020-2004

<https://doi.org/10.29124/kjeas.1549.25>

أ.د. أحمد عبدالله سلمان⁽²⁾

م.م. اسيل محمود لفتة⁽¹⁾

الملخص :

تُعدّ الولايات المتحدة الأمريكية من القوى العظمى في العالم وذلك لهيمنتها المستمرة من خلال قدرتها على فرض خياراتها على دول العالم. وقد تمكّنت من فرض النظام الرأسمالي عن طريق دعمها لذلك النظام في العالم الثالث والمنفتح على الاستثمار والتجارة وفرض سيطرتها ، إلاّ إنها تعاني من عجز في الميزانية العامة والحساب الجاري لمدة طويلة لذا اكدت هذه الدراسة على بيان العلاقة بين صافي عجز الميزانية العامة وعجز الحساب الجاري واسبابه ومدى تأثيره على الاقتصاد الأمريكي للمدة من 2004-2020 .

Abstract

The United States of America is considered one of the world's great powers due to its continued dominance through its ability to impose its choices on the countries of the world. It has been able to impose the capitalist system through its support for that system in the Third World, which is open to investment and trade, and to impose its control, but it suffers from a budget deficit. The public and the current account for a long period. Therefore, this study emphasized the relationship between the net general budget deficit and the current account deficit, its causes, and the extent of its impact on the American economy for the period from 2004-2020.

المقدمة :

إنّ لموضوع العلاقة بين عجز الميزانية العامة والتوازن الخارجي هي قضية اقتصادية مهمة ، ليس على مستوى البلدان النامية فقط ولكن أيضا على مستوى البلدان المتقدمة. تم التأكيد على أهمية هذا الموضوع لاسيما

بعد ما برزت معاناة الولايات المتحدة في مرحلة ثمانينيات القرن العشرين من عجز في كُلاً من ميزانيتها العامة و ميزان المدفوعات وهو ما أطلق عليه تسمية "العجز التوأم" منذ ذلك الحين ، اكتسبت ميزانية الدولة دوراً أكثر أهمية وأصبحت الوسيلة الرئيسية للتدخل الحكومي في الاقتصاد وكعلاج للصدمات والأزمات فضلاً عن تأثيرها في التنمية كما إنها وسيلة لتحقيق أهدافها الاقتصادية.

هدف البحث

يهدف البحث إلى دراسة اطار العجز الذي تعاني منه الولايات المتحدة الامريكية وتحديده، ومحاولة الاستفادة من السبل والمعالجات التي تلجأ إليها .

أهمية البحث

لأن معالجة الاختلالات الاقتصادية قضية مهمة جداً على مستوى الاقتصاد الكلي لأي بلد فقد اهتم الاقتصاديون بأخذ عجز الموازنة العامة ودراسته وتحليل تأثيره على متغيرات الاقتصاد الكلي المختلفة ، إذ شغل عجز الموازنة اهتمام عديد من الاقتصاديين لكونه احد الاختلالات التي تعاني منها الكثير من الدول سواء أكانت متقدمة أو نامية ومدى ارتباطه بعجز الحساب الجاري كما إن للميزانية العامة دورٌ وبعْدٌ اقتصاديٌّ كبير لاستعمالها كأداة لمعالجة الاختلالات والتصدي لها .

مشكلة البحث : تعاني الولايات المتحدة من عجز دائم في الميزانية العامة والحساب الجاري على الرغم من إنها تُعدّ من الدول المتقدمة والدول الكبرى في العالم .

فرضية البحث :

يعد العجز في الميزانية العامة من العوامل المؤثرة على الاقتصاد بشكل كبير لذا تقوم الدراسة على أساس معرفة سبب العجز هل هو تأثير الميزانية العامة على الحساب الجاري أم بالعكس أم كلاًهما باتجاه واحد .

منهجية البحث :

من أجل اختبار صحة الفرضية ، اعتمدنا على منهج تحليلي وصفي يصف متغيرات البحث ويحلّل تطورها بمرور الوقت ، لاختبار طبيعة العلاقة بين الميزانية العامة والحساب الجاري .

هيكلية البحث :

اعتمدت الدراسة على ثلاثة مباحث وهي على النحو الآتي :

المبحث الأول : تحليل طبيعة الميزانية العامة للولايات المتحدة الامريكية للمدة 2004-2020

المبحث الثاني : تحليل هيكل الحساب الجاري في الولايات المتحدة الامريكية للمدة 2004-2020

المبحث الثالث : تحليل طبيعة العلاقة بين الميزانية العامة والحساب الجاري للولايات المتحدة الأمريكية

الحدود الزمانية والمكانية :

الحدود الزمانية : 2004- 2020

الحدود المكانية : الولايات المتحدة الأمريكية

المبحث الأول : تحليل طبيعة الميزانية العامة للولايات المتحدة الأمريكية

لغرض التعرف أكثر على الوضع الاقتصادي للبلد لابد من التطرق أولاً من تحليل تطوّر الناتج المحلي الإجمالي للبلد خلال مدة الدراسة ومن ثمّ التوغل في هيكلية الميزانية العامة :

أولاً : تحليل تطوّر الناتج المحلي الإجمالي GDP للولايات المتحدة الأمريكية للمدة (2004-2020)

توضّح بيانات الجدول رقم (1) ارتفاعاً مستمراً لحجم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة إذ بلغ في عام 2004 مقدار (15,075) ترليون دولار الأمريكي وبمعدّل نموّ سنوي قدره (3.85%) كما بلغ نصيب الفرد (51,485.21) دولار الأمريكي وفي عام 2005 حقّق الناتج معدّل نموّ سنوي قدره (3.48%) كما بلغ النموّ السنوي للناتج المحلي الإجمالي عام 2007 (2.01%) في الوقت الذي بلغ تعداد السكان لهذا العام (301,231) مليون نسمة علماً أنّ (12%) فقط هم من تتجاوز أعمارهم فوق الخامسة والستين من العمر أيّ أنّ السكان الأصغر سناً هم النسبة الأكبر لذا يستطيع الاقتصاد الأمريكي المحافظة على حيويته مقارنة بالدول الأخرى كـ (اليابان) (علي، 2009: 156) حقّق الاقتصاد الأمريكي منذ عام 2004- 2007 معدّل نموّ للاقتصاد العالمي بنحو 3.2% للمدة المذكورة آنفاً، وبعدها ظهرت الأزمة الاقتصادية العالمية وهي أزمة القروض العقارية التي ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية أولاً وبعدها تحولّت إلى أزمة عالمية في عام 2008، إذ سجل العالم انكماش في حجم الناتج المحلي الإجمالي للمرة الأولى في عام 2009 منذ الحرب العالمية الثانية، إذ فقد الاقتصاد العالمي في ذلك العام حوالي 3.4 تريليون دولار الأمريكي (الباي، 2011: 1) كما ظهر ارتفاع مستمر لسعر الفائدة من جهة بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي منذ عام 2004، مما أدّى إلى زيادة في القروض وأعبائها العقارية هذا من جانب وسداد اقساطها وخدماتها من جانب آخر، وبالأخص عند استمرار التفاوض عن السجل الائتماني للعملاء وقابليتهم على السداد حتى ارتفعت تلك القروض لتصبح بمقدار 1.3 ترليون دولار (سهو، 2010: 261)،

أنّ سبب حدوث الأزمة هو حصول توسع من قبل المؤسسات المالية لم يسبق له نظير في منح القروض العقارية وقد ارتفعت نسبة القروض إلى ما يعادل ثلاثة اضعاف قيمة الممتلكات (المنازل)، أيّ بلغت قيمة القروض العقارية 150 ترليون دولار، وبلغ حجم القيمة العقارية بمقدار 50 ترليون دولار، ولقد ساعدت السياسة النقدية المتساهلة المتبعة من قبل البنك الاحتياطي الفيدرالي من خلال قيامه بتخفيض سعر الفائدة على توسّع المؤسسات

المالية في منح قروض فقد قدّمت العديد من القروض للمستهلكين واصحاب الجدارة الائتمانية الضعيفة مما جعل قدرتهم على الايفاء بالتزاماتهم عند حلول اجل السداد رديئة جداً ، ولما كانت عملية الانتاج في النظام الرأسمالي تتمثل بثلاث مراحل اساس وهي الانتاج والتوزيع والاستهلاك لذا جرى ضخ العديد من الأموال في الرهن العقاري والمؤسسات المالية وكذلك المؤسسات غير المنتجة مما أدى إلى انفجار الفقاعة في المرحلة الوسطى وهي (مرحلة التوزيع) وذلك في عام 2007 ثمّ اشتدت الأزمة في عام 2008 (عبد الكريم ، 2010 : 3) مما أدى إلى تراجع معدّل نموّ سنوي للناتج المحلي الإجمالي إلى (0.12 %) في عام 2008 بعد إنّ كان (2.01%) عام 2007 ومقدار (16,356) ترليون للناتج المحلي كما استمر الناتج بالانخفاض حتى بلغ في عام 2009 (15,950) ترليون دولار بعدما كان يبلغ (16,376) ترليون في عام 2008 كما انخفض معدّل النموّ سنوي لعام 2009 إلى (-2.60%) و انخفض ايضاً معدّل نموّ نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي ليصل للعام نفسه (-3.45%) حسب الجدول رقم (1) وأدّت إلى حدوث أزمة عالمية كبيرة وهي أزمة الرهن العقاري والذي تراجع على أثرها مستوى الثقة العالمية في النظام الاقتصادي العالمي وقد أظهر هشاشة النظام الاقتصادي العالمي الذي تقوده وتعتمده الولايات المتحدة ومنها اتّجهت العديد من الدول إلى تقليل اعتمادها على الدولار الأمريكي وهذا يشكل تهديد حقيقي للهيمنة الامريكية على النظام الاقتصادي الدولي (الجمل ،2020: 6)

وعلى الرغم من تقدّم الولايات المتحدة كقوة اقتصادية عظمى لها مؤهلات عالية إلا أنّها تعاني من ترهل مستمر بقدرتها التنافسية ، ولاسيّما بعد الأزمة المالية العالمية جرّاء الرهن العقاري في عام 2008 التي اثرت بشكل كبير على الاقتصاد الأمريكي ،

الجدول (1) تطوّر الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد ومعدّل نموّه السنوي بـ (الف دولار الأمريكي) للمدّة من 2004-2020

السنة	إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام 2010) الف دولار (GDP) أمريكا	نموّ إجمالي الناتج المحلي (%) سنوياً	تعداد السكان الإجمالي نسمة	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام 2010)	النموّ في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (%) سنوياً
2004	15,075,141,499	3.85	292,805,298	51,485	2.90
2005	15,600,241,891	3.48	295,516,599	52,790	2.53
2006	16,034,367,080	2.78	298,379,912	53,738	1.80
2007	16,356,739,241	2.01	301,231,207	54,300	1.04

-0.82	53,854	304,093,966	0.12	16,376,725,286	2008
-3.45	51,996	306,771,529	- 2.60	15,950,948,713	2009
1.86	52,963	309,327,143	2.71	16,383,037,055	2010
0.81	53,395	311,583,481	1.55	16,636,956,919	2011
1.53	54,213	313,877,662	2.28	17,016,393,933	2012
1.14	54,831	316,059,947	1.84	17,329,814,706	2013
1.54	55,675	318,386,329	2.29	17,726,282,036	2014
1.95	56,763	320,738,994	2.71	18,206,020,074	2015
0.93	57,293	323,071,755	1.67	18,509,601,053	2016
1.60	58,208	325,122,128	2.24	18,924,571,726	2017
2.40	59,607	326,838,199	2.95	19,481,973,191	2018
1.83	60,698	328,329,953	2.29	19,928,975,197	2019
-3.70	58,453	331,501,080	-2.77	19,377,380,521	2020

المصدر : مؤشرات التنمية العالمية ، 2023/3/1 للمزيد من المعلومات على الرابط ادناه

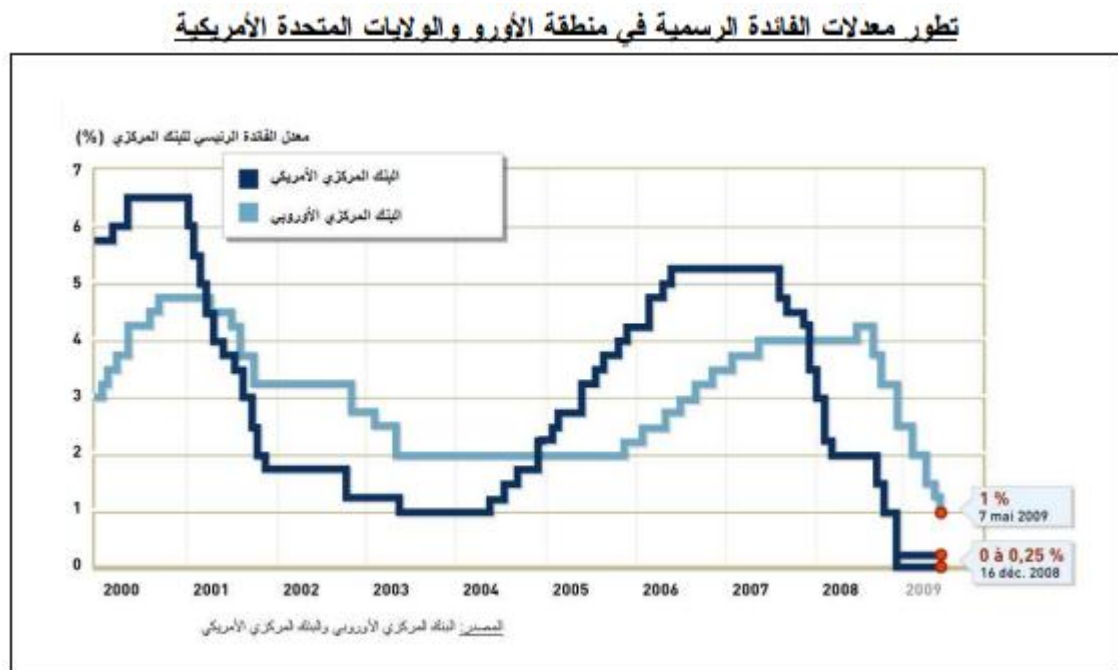
<https://api.worldbank.org/v2/ar/country/USA?downloadformat=excel>

لقد بلغ حجم الخسائر حوالي 300 مليار دولار في أمريكا وحدها أما دول العالم فقد بلغت حجم الخسائر حوالي 550 مليار دولار وبذلك اتجهت الدول الغنية إلى ضخ الأموال إلى الأسواق المالية لغرض إسناد السوق وتوفير السيولة لتحريك عجلة الاقتصاد ، بل بعض الدول تدخلت بشكل مباشر وأتمت بعض المصارف ما أدى إلى تراجع الاقتصاد الأمريكي بمقدار 5.5% كما شهدت الموازنة الأمريكية عجزاً قياسيًّا عام 2009 لتصل إلى مقدار 189.7 مليار دولار حسب احصائيات عام 2009 (المساوي ، 2022: 2)

وقد سارعت الولايات المتحدة الأمريكية والعديد من الدول الغربية إلى تقديم صفات علاجية ولقد صوّت مجلس النواب الأمريكي على ضخ 707 مليار دولار في النظام المصرفي ضمن خطة 707 ، لغرض إنقاذه حسب الخطة الأمريكية ولمعالجة الأزمة واحتواء تداعياتها وهذا يعدّ أكبر تدخل من قبل السلطات الأمريكية بالأسواق المالية منذ أزمة الكساد الكبير في الثلاثينيات إذ قامت الحكومة الأمريكية بتوفير ذلك المبلغ لغرض تعويض

المؤسسات المالية والمصارف التي تعاني مما يسمى بالديون المشكوك تحصيلها والمعدومة ويقصد بها الديون التي لم يستطع اصحابها ارجاعها إلى البنك ومن ثمّ تحمل المصرف خسارتها ما سبّب أزمة سيولة للمصارف (عبد الكريم، 2010: 3) كما سعت إلى تخفيض معدّل الفائدة بنسب متفاوتة ويمكن بيانها وفق الشكل (1) وهذا الامر له تأثيرات ايجابية من ناحية النقدية والمالية فمن ناحية يشجّع الأفراد على الاستثمار والاستهلاك ومن ثمّ يُسهم في رفع مستوى النشاط الاقتصادي أمّا من الناحية المالية فإنّ انخفاض مستوى سعر الفائدة يُسهم في تخفيض تكلفة الاقتراض أيّ يستطيع الأفراد تسديد القروض وهذا يساعد في توفير سيولة لدى المصارف (عبد الحق ومحمد، 2009: 13) وقد ظهر ارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في عام 2010 إذ بلغ الناتج (16,383) ترليون دولار اي بمعدّل نموّ سنوي 2.71% حسب بيانات الجدول (1) وذلك لأنّ الأزمة المالية خلقت نمطاً جديداً من المنافسة بين الدول الكبرى، كما برز الابتكار فهو اساس ظاهرة النموّ السريع لإنتاجية العامل، وقد ساهم التقدم التكنولوجي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات اللاسلكية في رفع معدّل الانتاج وزيادة معدّل النموّ الأمريكي (كاميلا أندروسن ، 2017 : 4)

الشكل (1)



المصدر : بوعتروس عبد الحق ، وسبتي محمد ، 2009 ، السياسة النقدية والأزمة المالية ، بحث منشور في الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصاد الدولي في 20-21 أكتوبر

نلاحظ من الجدول (1) أنّ معدّل نموّ الناتج المحلي الإجمالي يتذبذب بتراجع مستمر من عام 2014-2016 حتى بلغ ادنى مستوى نموّ في عام 2016 مقدار 1.67% ويعود ذلك لانخفاض معدّل الإنفاق الاستثماري

وارتفاع حجم التوترات التجارية بين الصين والاتحاد الاوربي على الرغم من التخفيضات الضريبية التي اقترتها ونفذتها الادارة الامريكية ، اما في عام 2020 انخفض الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بمقدار (19,377) ترليون دولار وبمعدل نمو سنوي (-2.77%) وذلك لما تعرضت له الولايات المتحدة الامريكية لجائحة كورونا والعالم اجمع (منوتشن ، 2020: 22)

ثانياً: طبيعة الميزانية العامة في الاقتصاد الامريكي

أ- تحليل طبيعة النفقات العامة في الاقتصاد الامريكي

تمثلت النفقات العامة للولايات المتحدة الامريكية بارتفاع نسبتها خلال مدة الدراسة ولاسيما النفقات الجارية ، السبب في زيادة حجم تلك النفقات يعود إلى ارتفاع حجم النفقات الالزامية والمتمثلة بنفقات الضمان الاجتماعي ، ونفقات الرعاية الطبية وتقديم المساعدات الطبية وتسمى تلك النفقات الالزامية بالاستحقاقات وقد بلغت حوالي 59.8 من اجمالي النفقات العامة (https\\www.cob.gov\\publication\\52370) . ويمكن توضيحها حسب الجدول (2) و إنّ النظام النقدي المعتمد في الولايات المتحدة الامريكية يمكن تسميته بـ(القاعدة النقدية الدولارية) أيّ الدولار غير قابل للتحويل إلى ذهب بعد ما كان قابلاً للتحويل إلى ذهب حتى عام 1971 أيّ (قاعدة الصرف بالذهب) ، وهذا الاتجاه وقرّر للولايات المتحدة تمويل غير محدود وظهر ذلك من خلال التوسع المستمر في طبع الدولار دون إنّ يشكل ذلك عبئاً على اقتصادها وهذا أدى إلى انتشار ثقافة الاستهلاك المفرط من ناحية وتحقيق النمو الاقتصادي من ناحية اخرى (البيضاوي ، 2013: 17)

وإجمالاً زاد الإنفاق التقديري منذ عام 2001 فقد قام الكونكرس بتخصيص تمويل طارئ بمبلغ (22.9) مليار دولار للحرب على افغانستان بعدها حول بوش تركيزه للحصول على موافقة من قبل الكونكرس للحرب على العراق في عام 2002 مما أدى إلى رفع مقدار الإنفاق العسكري إلى 59.1 مليار دولار ، ثمّ ارتفعت تكاليف الحرب على العراق في عام 2003 إلى 111.9 مليار دولار (الخولي ، 2019: 2) واستمر الارتفاع وظهر ذلك واضح في الجدول (2) إذ بلغت النفقات العامة عام 2004 مقدار (5,081.8) مليار دولار وفي عام 2007 بلغت مقدار (5,651,253) مليار دولار ومن ثمّ ارتفعت في عام 2008 إلى (6,080.67) مليار دولار وبمعدل نمو سنوي بلغ (7.59%) وبنسبة (37.13%) من GDP واستمر الارتفاع بحجم النفقات العام حتى عام 2009 وبمعدل نمو سنوي بلغ (8.57%) إلا أنّها انخفضت في عام 2010 وبمقدار (6,512.2) مليار دولار مُسجلاً معدل نمو (1.36%-) وذلك بسبب أزمة الرهن العقاري ، إذ تراجع الاقتصاد الامريكي كله بنسبة 5.5% خلال الربع الأول من عام 2010 وقد شهدت الولايات المتحدة عجزاً قياسيًّا بمقدار 189.7 مليار \$ (سهو ، 2010: 246)

الجدول (2) تطوّر النفقات العامة بالأسعار الثابتة للولايات المتحدة الأمريكية للمدة 2004-2020 (مليار دولار)

السنة (1)	النفقات العامة (2)	نسبة النفقات إلى الناتج % GDP (3)	معدل نمو السنوي النفقات العامة (4)
2004	5,081,830,199.3	33.71	-
2005	5,291,602,049.4	33.92	4.12
2006	5,400,374,832.5	33.68	2.05
2007	5,651,253,407.7	34.55	4.64
2008	6,080,678,09.8	37.13	7.59
2009	6,602,097,672.3	41.39	8.57
2010	6,512,257,229.3	39.75	-1.36
2011	6,451,811,893.1	38.78	-0.92
2012	6,331,800,182.4	37.21	-1.86
2013	6,209,272,609.1	35.83	-1.93
2014	6,278,649,097.1	35.42	1.11
2015	6,406,698,464.0	35.19	2.03
2016	6,580,163,174.3	35.55	2.70
2017	6,699,298,391.0	35.40	1.81
2018	6,910,255,890.8	35.47	3.14
2019	7,118,629,940.3	35.72	3.01

23.28	45.29	8,776,015,637.9	2020
-------	-------	-----------------	------

المصدر: البنك الدولي للأنشاء والتعمير ، احصاءات دولية لنشرات احصائية

(2) (4) من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الواردة في العمود (3)

لذا لجأ صانعو السياسات إلى المزيد من المرونة في السياسات النقدية المتبعة في عام 2010 من خلال التنسيق مع ست مصارف مركزية على خفض سعر الفائدة الرسمي المستهدف بشكل متزامن مع عملية ضخمة لضخ السيولة المباشرة في الأسواق المالية ، لكن مع تراجع ثقة المستثمر و المستهلك وتردد العديد من المصارف من الاقراض فإن سياسة خفض سعر الفائدة لن تقيد كثيراً في حفز زيادة في الائتمان المعروض للقطاع غير المالي او العمل على تشجيع الإنفاق الخاص بل قد يؤدي إلى توسيع القاعدة النقدية فقط داخل القطاع المصرفي(الامم المتحدة، 2009: 7) ،

وقد تضخمت النفقات العامة في عام 2011 لتصل إلى حوالي (6,451,811) مليار دولار وبمعدل نمو منخفض بلغ (0.92-%) ونسبة (38.78%) من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بعام 2000 إذ بلغ نسبة من الناتج المحلي الإجمالي 18.2% (البيضان، 2013: 9) واستمرت النفقات العامة بالارتفاع واستطاع الاقتصاد الأمريكي التعافي من أزمة الرهن العقاري بعد الركود الطويل في اقتصادها ، كما ارتفع الإنفاق بمقدار (6,580.16) مليار دولار في عام 2016 وبمعدل نمو سنوي مرتفع بلغ (2.70%) ، وبلغت نسبة النفقات العامة من GDP (35.55%) كما أصدرت وزارة الخزانة مبلغاً في نهاية عام 2017 قدره (5.540) ترليون دولار متمثلة ديون مستحقة للحسابات الحكومية لذلك فإن مجموع الديون التي تحتفظ بها الحسابات الحكومية من جهة والجمهور من جهة أخرى بنحو 20.206 ترليون دولار وبفائدة بلغت (457) مليار دولار ، وفي عام 2020 تقدر قيمة الفوائد على الدين العام 479 مليار دولار إذ يتوقع أن يتضاعف في عام 2029 إلى (823) مليار دولار ليصبح بذلك ثالث أكبر بند في ميزانية الحكومة الأمريكية بعد الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية (الخولي ، 2019 : 3) وقد بلغت النفقات العامة مقدار (8,776,015) مليار دولار ومعدل نمو سنوي مرتفع بلغ (23.28%) ونسبة (45.29%) من GDP لعام 2020 ،

ويمكن بيان حجم النفقات الاستثمارية للولايات المتحدة الأمريكية للمدة من (2004-2020) كما في الجدول (3) فقد كانت مرتفعة في المدة من (2005-2006) وبمعدل نمو سنوي بلغ على توالي (6.5% ، 3.4%) بنسبة مساهمة إلى ناتج المحلي الإجمالي (23.4% ، 23.5%) إذ تعكس زيادة نسبة مساهمة النفقات الاستثمارية في الناتج المحلي مدى قدرة الاستثمار في زيادة الثروة الوطنية للبلد وتعظيم المنفعة الناجمة من الموارد المتاحة كما تعكس قدرة الاستثمار تخفيض البطالة وتشغيل أكبر قدر ممكن من الأيدي العاملة ، في حين انخفضت النفقات الاستثمارية عند تصاعد حدة أزمة الرهن العقاري للمدة من 2008-2010 إذ شهد الاقتصاد الأمريكي انكماشاً

كبيراً وارتفاع حجم المديونية الحكومية فقد بلغت معدلات النمو السنوية على التوالي (8.4%-، 16.9%-، 7.5%-
(%) ثم ارتفع حجم النفقات الاستثمارية في عام 2011 بسبب التوسع في حجم الإنفاق العام بمعدل نمو سنوي بلغ
(2.4%) واستمر الارتفاع في مستوى الاستثمار وزيادة في معدلات النمو الاقتصادي حتى عام 2019 بمعدل
نمو سنوي (2.0%) ونسبة مساهمة في GDP بلغت 21.0% وبعدها انخفضت معدلات الاستثمار بعد جائحة
كورونا بنسبة كبيرة في عام 2020

الجدول (3) تطوّر النفقات الاستثمارية للولايات المتحدة الأمريكية للمدة 2004-2019 (مليون دولار)

السنة	النفقات الاستثمارية	معدل النمو السنوي %	نسبة النفقات الاستثمارية إلى الناتج المحلي الإجمالي %
2004	2232670.9	-	22.7
2005	2378316.1	6.5	23.4
2006	2458074.2	3.4	23.5
2007	2399590.6	2.4	22.6
2008	2199169.6	-8.4	21.1
2009	187270.3	-16.9	17.8
2010	1963690.5	-7.5	18.7
2011	2011449.2	2.4	19.1
2012	2152262.5	7.0	20.0
2013	2241308.5	4.1	20.4
2014	2347352.2	4.7	20.8
2015	2481524.7	5.7	21.2
2016	2429660.6	-2.1	20.4

20.6	2.7	2496285.3	2017
21.1	5.4	2361742.1	2018
21.0	2.0	2684610.7	2019

المصدر : صندوق النقد الدولي ، نشرات اقتصادية متعددة

ب- تحليل طبيعة الإيرادات العامة في الاقتصاد الأمريكي

تتنوع الإيرادات العامة في الاقتصاد الأمريكي وتعدّ الإيرادات ضريبية من أهمّ أنواعها وتشمل الضرائب على الدخل والارباح وكذلك هنالك رسوم مختلفة وإيرادات ضريبية أخرى والتطورات التي طرأت على الإيرادات الضريبية بوصفه المورد الأول والأهمّ في تمويل النفقات العامة يوضح الجدول (4) الإيرادات العامة والضريبية ومعدّل نموّها ونسبتها من الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغت الإيرادات العامة عام 2004 مقدار (4569275) مليار دولار ونسبة من GDP (30.31%) كما ظهر ارتفاع الإيرادات الضريبية بالأسعار الثابتة للمدة من 2004-2007 وكذلك ارتفاع نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي كما بلغت في عام 2007 بمقدار (1,846,675) مليار دولار بنسبة (11.29%) من الناتج المحلي وبمعدّل نموّ سنوي 1.7% أمّا الإيرادات العامة فقد حقّقت معدّل نموّ سنوي قدره (7.03%) في حين انخفض حجم الإيرادات العامة والضريبية لعامي 2008 و2009 بسبب أزمة الرهن العقاري وبمعدّل نموّ سنوي للإيرادات العامة بلغ (1.85%) و(9.58%) ونسبة من GDP بلغت (34.03%، 31.05%) والإيرادات الضريبية بلغ قدره (10.6%) و(24.3%) وبلغت نسبة مساهمتها من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (10.28%) و(7.90%) على التوالي ، وقد أدت أزمة الرهن العقاري إلى إثارة العديد من المخاوف منها نشوء ركود طويل الأجل في الولايات المتحدة الأمريكية وهذا العامل له تأثير سلبي على معدّلات النموّ في الاقتصاد العالمي وثمّ على الإيرادات الضريبية ، وقد أكّدت منظمة العمل الدولية على ارتفاع معدّل البطالة العالمية للمدة من 2007-2009 من 6% إلى 6.1% أي بمقدار 210 مليون عاطل وإنّ التراجع الذي حدث في الاقتصاد الأمريكي يعني تراجعاً في مقدار الطلب الأمريكي من الطاقة والمواد الأولية وكذلك البضائع ، كما أدّى إلى ارتفاع معدّلات البطالة في أمريكا إلى 7% بما يعني دخول الاقتصاد الأمريكي في مرحلة الركود ما أثار على العديد من الدول منها الصين واليابان وكذلك الدول المنتجة للنفط التي تُعدّ الولايات المتحدة من أهمّ أسواقها ، وأدّت الأزمة أيضاً إلى انعدام الثقة والخوف من انهيار نقدي عالمي وإلى شبه افلاس لعديد من الدول وكانت الولايات المتحدة وبريطانيا واسبانيا من أكثر الدول تأثراً بالأزمة (علي ، 2009: 9) واستمرّ الانخفاض في معدّلات النموّ في الإيرادات العامة حتى عام 2010 محقّقاً معدّل (0.95%) على الرغم من الاجراءات الحكومية الأمريكية لإنقاذ اقتصادها من خطر الأزمة العالمية فقد زادت ديونها ما انعكس بشكل كبير على مستوى الإنفاق وتشمل: ((أثار الركود ، وتكاليف الحروب ، وبرامج التأهيل)) لذلك سارعت الولايات المتحدة إلى اتباع برنامج خفض النفقات في الميزانية وبذلك تم العمل على تشكيل لجنة مشتركة بين الحزبين الديمقراطي والجمهوري للبحث في امكانية خفض الإنفاق وتقليل الضغوط وقد دعا البرنامج إلى

تحفيض الإنفاق من عام 2014-2024 وتبلغ نسبة التخفيض ترليون دولار لمدة عشر سنوات (الجابري واخرون، 2015: 127)

فيما حققت الإيرادات الضريبية عام 2019 مقدار (1,998.8) مليار دولار بمعدل نمو سنوي قدره (3.4%) ونسبة من GDP (10.03%) أما الإيرادات العامة فحققت مقدار (6,181.9) مليار وبمعدل نمو سنوي قدره (0.19%) ونسبة من GDP (31.02%) كما بلغ مقدار الإيرادات العامة عام 2020 مقدار (5,869.4) وبمعدل نمو سالب بلغ (5.05%-) أما الإيرادات الضريبية فبلغت مقدار (1,910.6) مليار دولار

الجدول (4) تطوّر الإيرادات الضريبية بالأسعار الثابتة ونسبتها من الناتج للمدة 2004-2020 (مليار دولار)

السنة	الإيرادات العامة	معدل النمو السنوي للإيرادات العامة	نسبة الإيرادات العامة من الناتج المحلي الإجمالي	الإيرادات الضريبية بالأسعار الثابتة	معدل النمو السنوي للإيرادات الضريبية	نسبة إيرادات ضريبية من الناتج المحلي	إيرادات أخرى
(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	(8)
2004	4,569,275,388.4	-	30.31	1,438,168,499.0	5.5	9.54	3,131,106,889.4
2005	4,901,596,002.2	7.27	31.42	1,694,186,269.3	15.6	10.86	3,207,409,732.9
2006	5,111,756,225.4	4.28	31.88	1,813,486,916.7	8.7	11.31	3,298,269,308.7
2007	5,471,329,276.1	7.03	33.45	1,846,675,860.3	1.7	11.29	3,624,653,415.8
2008	5,572,999,615.3	1.85	34.03	1,683,527,359.4	-10.6	10.28	3,889,472,255.9
2009	5,038,904,698.5	-9.58	31.59	1,260,124,948.3	-24.3	7.90	3,778,779,750.2
2010	5,086,933,005.6	0.95	31.05	1,402,387,971.9	10.8	8.56	3,684,545,033.7
2011	5,254,307,512	3.29	32.10	1,587,165,690.0	11.9	9.54	3,667,141,822
2012	5,191,701,788.9	-1.19	30.51	1,660,800,047.8	4.5	9.76	3,530,901,741.1

3,682,585,625.1	10.48	9.7	1,816,164,581.1	31.71	5.91	5,498,750,206.2	2013
3,844,830,573.6	10.93	6.9	1,937,482,626.5	32.62	5.15	5,782,313,200.1	2014
3,925,217,928	11.23	6.4	2,044,536,054.3	32.79	3.24	5,969,753,982.3	2015
3,986,968,066.9	10.91	-1.4	2,019,397,474.8	32.45	0.61	6,006,365,541.7	2016
3,832,225,774.6	11.75	9.8	2,223,637,177.8	32	0.82	6,055,862,952.4	2017
4,237,329,169.1	9.92	-13.0	1,932,611,740.5	31.67	1.88	6,169,940,909.6	2018
4,183,091,893.9	10.03	3.4	1,998,876,212.2	31.02	0.19	6,181,968,106.1	2019
3,958,798,840.5	9.86	-4.42	1,910,609,719.3	30.29	-5.05	5,869,408,559.8	2020

المصدر: العمود (2) و(3) من عمل الباحثة بالاعتماد على العمود (4) والعمود (5) (6) من عمل الباحثة بالاعتماد على عمود (7) والعمود (8) من عمل الباحثة بالاعتماد على العمود (2) (5) للمزيد من المعلومات بالاعتماد على مؤشرات التنمية العالمية في 2023/3/1 على الرابط
<https://api.worldbank.org/v2/ar/country/USA?downloadformat=excel>

وبمعدل نمو (-4.42%) وبنسبة من GDP (9.86%) مسجلاً انخفاض بسبب ما مرت به البلاد من أزمة جائحة كورونا، كما تميز اقتصاد الولايات المتحدة بتنوع كبير إذ يعد قطاع التصنيع من أهم القطاعات التي تدعم اقتصادات دول العالم فهي تعد أكبر مصنع بعد الصين معتمدة على درجة عالية من تكنولوجيا "الالكترونيات" وبنسبة تصل إلى 40% من اجمالي صناعات العالمية بعد اليابان فقد بلغت نسبة أهم قطاع الصناعة في عام 2016 بمقدار تريليوني دولار سنوياً وتشمل سلع السيارات والطائرات والمنتجات البترولية المكررة ، كذلك سجل الانتاج الصناعي نمواً بنسبة 0.2% في عام 2017 (داي وحسائي، 2017: 171) أما في مجال الانتاج الزراعي تعد الولايات المتحدة الامريكية من أكبر منتجي الغذاء بالعالم على الرغم من مجموع القوة العاملة بالانتاج الزراعي تبلغ (3%) وهي نسبة أقل من العاملين بالقطاع الصناعة والتعليم لكن لايزال الانتاج الزراعي أفضل وأكثر وفرة فهي تعد من افضل منتجي الغذاء (علي ، 2010 : 158)

ثالثاً: تطوّر صافي الميزانية العامة للاقتصاد الأمريكي

عانى الاقتصاد الأمريكي من ارتفاع نسب العجز في الميزانية العامة ويمكن بيانها حسب الجدول (4) الذي يوضح صافي الميزانية العامة (الناتجة من طرح الإيرادات العامة _ النفقات العامة) خلال مدة الدراسة ففي المدة من 2004- 2010 عانت الميزانية العامة من عجز وذلك بسبب تدهور الاقتصاد الأمريكي في عام 2001 لسببين اساسين هما

- إجراء تخفيضات ضريبية لزيادة النشاط الاقتصادي لرجال الاعمال والقطاع الخاص
- بدء الحملة الامريكية على ما يسمّى الارهاب العالمي التي تركت تأثيرات مدمرة على الاقتصاد الامريكي ، فيما حققت عجزاً في عام 2004 بمقدار (-512,554) مليار دولار

الجدول (5) تطوّر صافي الميزانية العامة للمدّة (2004-2020) مليار دولار

السنة	الإيرادات العامة	النفقات العامة	صافي الميزانية العامة
2004	4,569,275,388.4	5,081,830,199.3	-512,554,810.9
2005	4,901,596,002.2	5,291,602,049.4	-390,006,047.2
2006	5,111,756,225.4	5,400,374,832.5	-288,618,607.1
2007	5,471,329,276.1	5,651,253,407.7	-179,924,131.6
2008	5,572,999,615.3	6,080,678,090.8	-507,678,475.5
2009	5,038,904,698.5	6,602,097,672.3	-1,563,192,973.8
2010	5,086,933,005.6	6,512,257,229.3	-1,425,324,223.7
2011	5,254,307,512	6,651,811,893.1	-1,397,504,381.1
2012	5,191,701,788.9	6,331,800,182.4	-1,140,098,393.5
2013	5,498,750,206.2	6,209,272,609.1	-710,522,402.9
2014	5,782,313,200.1	6,278,649,097.1	-496,335,897
2015	5,969,753,982.3	6,406,698,464.0	-436,944,663.7
2016	6,006,365,541.7	6,580,163,174.3	-573,797,632.6
2017	6,055,862,952.4	6,699,298,391.0	-643,435,438.6
2018	6,169,940,909.6	6,910,255,890.8	-740,314,980.4
2019	6,181,968,106.1	7,118,629,940.3	-936,661,834.2

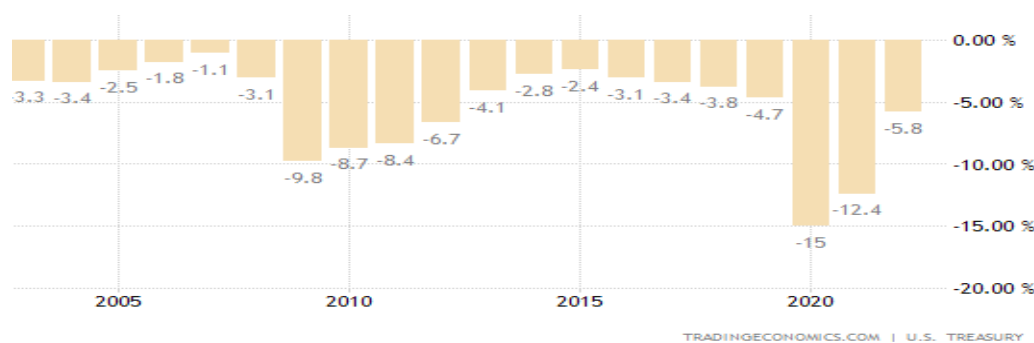
-2,906,607,078.1	8,776,015,637.9	5,869,408,559.8	2020
------------------	-----------------	-----------------	------

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على جدول (2) و(4)

تُستمر العجز في الميزانية العامة للاقتصاد الأمريكي لاسيما بعد زيادة النفقات العسكرية للحرب على العراق وأفغانستان فقد بلغت تكاليف الحرب على أفغانستان 171.1 مليار دولار اما الحرب على العراق فقد قدرت بمقدار 700 مليار دولار (الجابري، 2015: 22)، اما في عام 2007 تصاعد الدين العام وارتفع العجز في الميزانية العامة فقد بلغ مقدار (-17,992,413) مليار دولار وفي عام 2008 زاد العجز بمقدار (-50,767,848) وذلك بسبب الأزمة المالية أزمة الرهن العقاري (صندوق النقد العربي، 2018: 3) وتجاوز حجم الدين العام في نهاية عام 2012 إذ بلغ (16) ترليون دولار في حين بلغ الناتج المحلي الإجمالي حوالي (17) ترليون دولار بمعنى اخر إن الدين العام بلغ نسبة كبيرة من الناتج وإن أرقام الدين العام تشير إلى تراكم العجز المتكرر في الميزانية الأمريكية بدون الاخذ بالحسبان التزامات المؤسسات الضامنة للقروض ولا التزامات الضمان الاجتماعي (اسماعيل، 2016: 277) واستمر العجز حتى عام 2020 فقد بلغ مقدار (-2,989,627) وذلك بسبب جائحة كوفيد 19 وتؤكد المنظمات العالمية إن آفاق النمو في حالة ركود بمستوى اسوأ من الأزمة في عام 2009 بسبب ما خلفه الوباء من تأثيرات اقتصادية كبيرة على مستوى الاقتصاد الأمريكي لاسيما والعالم عامة وفي عام 2020 سجلت الولايات المتحدة اسوأ عجز والبالغ (-2,906.6) مليار دولار وهو الأكبر منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إذ استطاعت جائحة كورونا إن تتفوق على الاقتصاد الأمريكي وتسبب العديد من الانقسامات الداخلي حول ادارة وسلطة ترامب التي لم تستطع تجاوز الأزمة داخليا ولم تصدر لها عالمياً ، ويمكن بيان تطوّر الميزانية العامة منذ عام 2004-2020 حسب الشكل (2)

الشكل (2) تطوّر الميزانية الحكومية للولايات المتحدة الأمريكية ونسبتها من الناتج المحلي الإجمالي 2004-

2020



المصدر: <https://ar.tradingeconomics.com/united-states/government-budget>

المبحث الثاني : تحليل هيكل الحساب الجاري في الولايات المتحدة الأمريكية للمدة 2004-2020

لغرض تحليل هيكل الحساب الجاري لابد من تحليل هيكل ميزان التجاري أولاً ومن ثمة تحليل صافي التحويلات الجارية والاستثمارات الأجنبية

أولاً : الميزان التجاري

تميّز هيكل صادرات واستيرادات الولايات المتحدة بالتنوع الاقتصادي ، إذ كانت تتساوى حجم صادراتها مع حجم استيراداتها حتى الستينيات وبعدها أصبحت قيمة الاستيرادات تزيد عن قيمة الصادرات (داي وحساني ، 2017: 190) وعانى الاقتصاد الأمريكي من عجز دائم وهذا ما نلاحظه في الجدول (6) إذ يوضح تطوّر الميزان التجاري للمدة 2004-2020 إذ يعاني الميزان التجاري من عجز بشكل مستمر فقد بلغت الصادرات عام 2004 مقدار (1,451.7) مليار دولار وبمعدل نموّ سنوي قدره (9.64%) في حين بلغ مقدار الاستيراد (2,234.1) مليار دولار وبمعدل نموّ سنوي قدره (10.9%) لذلك بلغ مقدار العجز بالميزان التجاري (-782.3) مليار في حين بلغ قيمة مؤشر الانكشاف الاقتصادي نسبة (24.4%) من الناتج وهذا يدل على قدرة الاقتصاد الأمريكي في الانتاج على الرغم العجز الذي يعاني منه وإن أسباب العجز بالميزان التجاري للولايات المتحدة الأمريكية هي : (خليل وآخرون ، 2022: 57)

- تنافسها مع الدول الاخرى بإمدادات رخيصة من الطاقة وريادة مجال التنمية والبحث العلمي كما إنها تتمتع بأنّها اعمق الأسواق المالية بالعالم كما إنّ بلداناً اخرى تتمتع بتكلفة اقل لليد العاملة كما في دول (الصين ، والمكسيك) مما يجعلها اكثر تنافسية من الولايات المتحدة ولاسيما في صناعة السيارات والسلع الاستهلاكية
- الطلب المحلي بشقيه الاستثماري والاستهلاكي كان مدعوماً بتحفيّزات مالية مقدّمة يشكل تخفيض الضرائب وهذا من شأنه يزيد من الطلب المحلي مما يؤدي إلى زيادة الاستيرادات على الصادرات وانعكس ذلك على عجز دائم بالميزان التجاري فقد ظل الطلب المحلي للولايات المتحدة دافعاً قوياً للاقتصاد العالمي والطلب المحلي الخارجي ما أسهم بزيادة عجز الميزان التجاري للاقتصاد الأمريكي
- يتمتع الدولار الأمريكي بقوة نسبية مرتفعة مستمدة من قوة الاقتصاد الأمريكي وهذا يؤثر بشكل سلبي على ميزان التجاري لكونها تجعل الاستيرادات ارخص نسبياً للمستهلك المحلي اما الصادرات مرتفعة لذلك يعاني من عجز بالميزان التجاري واستمر العجز ففي عام 2008 بلغ مقدار العجز بالميزان التجاري (-820.4) مليار وذلك لما تعرضت له الولايات المتحدة الأمريكية للأزمة المالية العنيفة اثرت بشكل واضح على الاقتصاد فقد اثرت على مستوى الاستهلاك الفردي والذي يمثل ثلاثة ارباع الاقتصاد الأمريكي كما يعد الاساس الذي تعتمد عليه في النموّ إذ ارتفع حجم العجز التجاري وظهر ذلك واضحا من خلال تفاقم عجز الميزانية والذي بلغ في الربع الأول من عام 2008 إلى 9.2 من الناتج المحلي فضلاً عن تزايد تراجع النموّ الاقتصادي ليصل 1.5% إذ شهد ضعفاً في عمليات البيع والشراء وذلك لارتفاع اسعار المواد الأولية وقد بلغ معدّل التضخم 50.4 (البطاط وجودة ، 2011: 23) وفي عام 2009 بلغ مقدار العجز (-462.5) مليار دولار كما في الجدول (6)

الجدول (6) تطوّر حجم الحساب التجاري للولايات المتحدة الأمريكية للفترة من 2004-2020 (مليار دولار)

السنة	صادرات السلع والخدمات	صادرات السلع والخدمات (معدل النمو السنوي)	نسبة صادرات السلع والخدمات (%) من إجمالي الناتج المحلي	واردات السلع والخدمات (معدل النمو السنوي)	واردات السلع والخدمات	نسبة واردات السلع والخدمات (%) من إجمالي الناتج المحلي	الميزان التجاري	مؤشر الانكشاف الاقتصادي
(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	(8)	(9)
2004	1,451,736,125	9.64	9.63	2,234,135,970	10.98	14.82	-782,399,843	24.4
2005	1,556,904,140	6.94	9.98	2,442,997,880	6.49	15.66	-886,093,739	25.6
2006	1,706,056,657	9.47	10.64	2,618,412,144	6.42	16.33	-912355487	26.9
2007	1,874,482,317	8.76	11.46	2,707,040,344	2.56	16.55	-832558027	28.0
2008	2,035,626,953	5.78	12.43	2,856,100,942	-2.15	17.44	-820473989	29.8
2009	1,743,438,694	8.29-	10.93	2,206,016,207	-12.61	13.83	-462,577,513	24.8
2010	2,021,666,772	12.88	12.34	2,601,626,284	13.17	15.88	-579959512	28.2

30.8	-618894797	17.28	4.82	2,874,866,155	13.56	7.17	2,255,971,358	2011
30.6	-578557394	17.04	2.45	2,899,593,526	13.64	4.01	2321036132	2012
29.9	-492166737	16.42	1.21	2,845,555,574	13.58	2.97	2353388837	2013
29.9	-514062179	16.45	5.16	2,915,973,394	13.55	3.88	2401911215	2014
27.8	-526153980	15.35	5.19	2,794,624,081	12.46	0.27	2268470101	2015
26.5	-501610189	14.65	1.45	2,711,656,554	11.94	0.41	2210046365	2016
27.2	-522318180	15.02	4.51	2,842,470,673	12.26	4.27	2320152493	2017
27.6	-563029025	15.25	4.21	2,971,000,911	12.36	2.80	2407971886	2018
26.4	-540075228	14.58	1.14	2,905,644,583	11.87	0.47	2365569355	2019
23.3	-577445939	13.18	-8.96	2,553,938,752	10.20	13.24-	1976492813	2020

المصدر: بالاعتماد على مؤشرات التنمية العالمية في 2023/3/1 (2)(3) من عمل الباحثة بالاعتماد على
العمود (4) والعمود (5) و(6) من عمل الباحثة بالاعتماد على العمود (7) والعمود (8) بالاعتماد على العمود
(2) و(5) والعمود (9) من عمل الباحثة بالاعتماد على المعادلة صادرات + الاستيرادات / الناتج المحلي
الإجمالي*100 للمزيد من المعلومات على الرابط

<https://api.worldbank.org/v2/ar/country/USA?downloadformat=excel>

ولاسيما بعد أزمة الرهن العقاري وانخفاض حجم الطلب المحلي لارتفاع حجم المديونية وارتفاع معدلات البطالة وتباطؤ معدلات الاجور الحقيقية (الامم المتحدة، 2012: 4) وقد أُنْزِلَ ذلك على حجم الصادرات والاستيرادات للولايات المتحدة الأمريكية في عام 2009 فقد انخفضت نسبة النمو السنوي لصادرات إلى (-8.29- %) والاستيرادات إلى (-12.61%) وقد بلغت نسبة الانكشاف الاقتصادي للعام نفسه (24.8%) كما هو موضح في الجدول (4) ومن ثَمَّ استمر الوضع الاقتصادي بالتراجع حتى عام 2011 فقد بلغ الميزان التجاري (-618.8) مليار محققاً نسبة انكشاف بلغت (30.8%) وحتى عام 2020، وقد حَقَّقَ ميزان التجاري عجز قدره (-577.4) مليار لزيادة حجم الاستيرادات بنسبة نمو سنوي قدره (-8.96-) على الصادرات بنسبة نمو سنوي قدره (-13.24-) بسبب الأزمة الصحية العالمية لجائحة كورونا وزيادة حجم التوترات التجارية والخلافات بين الولايات المتحدة والصين إلا أنَّ مؤشر الانكشاف الاقتصادي للبلد حافظ على مستويات منخفضة خلال مدة الدراسة حتى بلغت عام 2020 نسبة (23.3%) من الناتج هذا يدل على قوة الاقتصاد الأمريكي وقدرته على عدم الانكشاف على الخارج على الرغم من الأزمة الصحية العالمية التي يمر بها العالم اجمع .

ثانياً : صافي التحويلات :

لغرض توضيح هيكل الحساب الجاري لأبَد من الإشارة إلى صافي التحويلات الجارية ومن ضمنها الاستثمار الاجنبي المباشر ،

الجدول (7) تطوّر الحساب الجاري للولايات المتحدة الأمريكية ومكوناته للمدة 2004-2020 (مليار دولار)

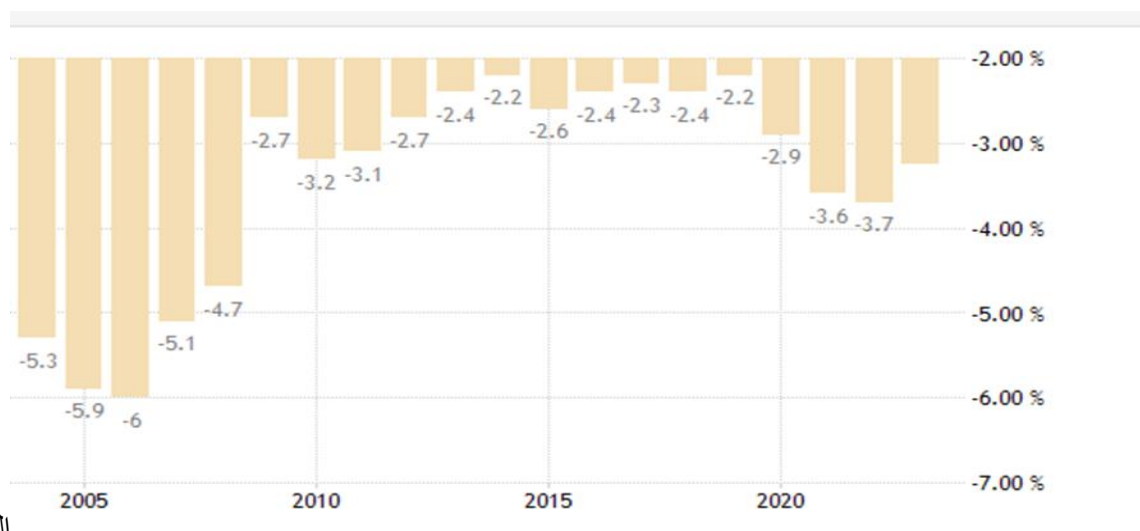
السنة	الاستثمار الاجنبي	نسبة أهم الاستثمار الاجنبي (% من إجمالي الناتج المحلي)	صافي التحويلات الجارية من الخارج (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي) بالمليار
(1)	(2)	(3)	(4)
2004	26,381,497.61	1.75	-80,340
2005	16,536,256.4	1.06	-86,074
2006	34,634,232.89	2.16	-79,314

-100,591	2.39	39,092,606.78	2007
-108,577	2.31	37,830,235.4	2008
-114,197	1.11	17,705,553.07	2009
-113,111	1.75	28,670,314.84	2010
-118,650	1.69	28,116,457.18	2011
-105,075	1.54	26,205,246.65	2012
-102,971	1.71	29,633,983.14	2013
-101,357	1.44	25,525,846.12	2014
-118,876	2.81	51,158,916.4	2015
-129,364	2.54	47,014,386.67	2016
-127,617	1.96	37,092,160.57	2017
-138,396	1.05	20,456,071.85	2018
-151,898	1.47	29,295,593.53	2019
-161,924	0.71	13,757,940.17	2020

المصدر: العمود (2) من عمل الباحثة بالاعتماد على العمود (3) مؤشرات التنمية العالمية في 2023/3/1 للمزيد من
الرابط <https://api.worldbank.org/v2/ar/country/USA?downloadformat=exc> المعلومات على الرابط

يُعدّ الاقتصاد الأمريكي من أكبر الاقتصادات المستقبلية للاستثمارات الأجنبية المباشرة ويتضح من الجدول (7)
تطور الاستثمار الأجنبي ونسبه مساهمته في GDP وصافي التحويلات الجاري والتي تمثل تطور الحساب
الجاري ، إذ سجل الاستثمار الأجنبي مستويات مرتفعة عام 2004 بمقدار (26,381) مليار دولار في حين
سجلت صافي التحويلات عجزاً قدره (80.340 -) مليار دولار ،

الشكل (3) تطور الحساب الجاري للولايات المتحدة الأمريكية ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي 2004-2020



المصدر

<https://ar.tradingeconomics.com/united-states/current-account-to-gdp> :

وقد سجّل الاستثمار الاجنبي ارتفاعاً في السنوات اللاحقة حتى عام 2009 إذ انخفض بمقدار (17,705) مليار دولار وبنسبة (1.11%) من الناتج المحلي الإجمالي بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية وذلك لتأثيرها السلبي على الأوضاع المالية والاقتصادية للبلاد فقد تم تأجيل عدد كبير من المشاريع لكن سرعان ما عالجت السياسات الحكومية الأزمة المالية وكان لها الدور المهم لتهيئة الظروف المناسبة لجذب استثمارات عديدة فقد تمكنت من جذب 19% من حجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة عالمياً عام 2015 حسب بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) (وسيلة، 2021: 83) حتى بلغ حجم الاستثمار عام 2015 (51,158.9) مليار دولار وبنسبة من الناتج بلغت (2.81%) ثم انخفض الاستثمار عام 2019 بمقدار (29,295.5) مليار دولار وبنسبة (1.47%) من الناتج أما في عام 2020 بلغ (13,757.9) مليار دولار وبنسبة (0.71%) من الناتج وذلك لما تعرّضت له من أزمة صحية عالمية أوقفت مرافق الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية جميعها، ويمكن بيان تطوّر الحساب الجاري من 2004-2020 حسب الشكل (3)

المبحث الثالث : تحليل طبيعة العلاقة بين الميزانية العامة والحساب الجاري للولايات المتحدة الأمريكية

على الرغم من قوة الاقتصاد الأمريكي وهيمنة عملتها عالمياً وضخامة الناتج المحلي الإجمالي إلا أنها تعاني من عجز في الميزانية الفيدرالية، وعجز بالميزان التجاري، وعجز بالحساب الجاري وهي باتت مشكلة متلازمة مع الاقتصاد الأمريكي على الرغم من محاولات الحكومة والشركات لتضليل واخفاء الوجه الحقيقي للوضع الاقتصادي الأمريكي فإنّ العجز في الميزانية الأمريكية هو عجز مستديم منذ عام 1980، واستمر بالتزايد حتى عام 1990 وبدأ يتراجع في إدارة (بيل كلينتون) في عام 1995 إذا حققت الميزانية فائضاً وبعدها عاود العجز في عام 2001 يتزايد في ولاية (بوش الابن) (الجابري، 2015: 118) واستمر العجز بالجانبين هذا ما نلاحظه في الجدول (8) إذ بلغ العجز في عام 2004 بصافي الميزانية الحكومية (51,255-) بنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (3.4%) وبقابله بذلك عجز في الحساب الجاري (79,898-) بنسبة من الناتج (5.3%) وبعدها

استمر العجز بالميزانية العامة حتى عام 2008 محققاً مقدار (507,678-) وبمعدل نمو سنوي قدره (182.16%) وهذا يدل على زيادة معدلات نمو العجز في البلد ونسبة (3.1-%) من الناتج المحلي الإجمالي أما الحساب الجاري فبلغ مقدار العجز فيه (76,970-) و بمعدل نمو سنوي قدره (7.73-%) ونسبة (4.7-%) من الناتج المحلي الإجمالي وذلك بسبب أزمة الرهن العقاري لفقدان ثقة المستثمرين والاضطرابات الحادة في اسواق المال والعقارات فقد تضررت الولايات المتحدة بشكل كبير وانخفض الانتاج الحقيقي للبلد مما انعكس في انخفاض صادراته وإيراداته كما انعكس بشكل عجز على الميزانية العامة للبلد واستمر العجز بالحساب الجاري حتى عام 2009 بمعدل نمو سنوي قدره (44.04-%) وذلك للتأثيرات السلبية التي أفرزتها أزمة الرهن العقاري وارتفاع حجم المديونية كما تنفق الحكومة الأمريكية مبالغ كبيرة على برامج التحفيز للقيام بالحد من التأثيرات السلبية اللازمة لشراء الأصول أو دعمها لغرض تخفيض الديون العالقة في الاقتصاد الأمريكي وإن تلك التدخلات يتم تمويلها من خلال الاقتراض من البنك المركزي الدولي (مركز الابحاث الاحصائية والاقتصادية ،2009: 1) وبذلك تتزايد حجم النفقات العامة على الإيرادات العامة ما ينعكس بشكل عجز في الميزانية العامة للدولة، فضلاً عن أن نمو السكان بالولايات المتحدة لا يتناسب مع نمو الانتاجية ولاسيما وأن الزيادة بالسكان بمعدلات متسارعة تفوق نمو الانتاجية كما إنها تعاني من انخفاض في معدل النمو الحقيقي للإنتاج وعليه فإن مرونة الصادرات الأمريكية بالنسبة للنمو الاقتصادي هي قليلة جداً من مرونة الاستيرادات الأمريكية قياساً بالنمو الاقتصادي الأمريكي المحلي ، وهذا يعني أن الاقتصاد الأمريكي يمتص قدرأ أكبر من الاستيرادات مقارنة باقتصادات الدول الخارج الولايات المتحدة التي تمتص نسبة اقل من صادرات الأمريكية وتزداد مخاوف حول استمرار العجز بالحساب الجاري الأمريكي ما يعني تدهوراً في ميزان المدفوعات ويعود ذلك إلى الفرق بين الادخار الكلي والاستثمار الكلي إذ يعاني الاقتصاد الأمريكي من انخفاض حاد في معدلات الادخار إذ قد تصل إلى متوسط 1.5 وهي تمثل حاصل جمع الادخارات الشخصية وادخارات المؤسسات والادخارات الحكومية وعند حساب معدل الادخارات الاقتصاد الأمريكي نجد الاوطأ في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية فهي لا تمثل سوى نصف الادخارات التي كانت عليها في عقد الثمانينيات والتسعينيات القرن الماضي وعليه فإن العجز بالحساب الجاري يعود إلى انخفاض معدلات الادخار والاستثمار في الاقتصاد الأمريكي (قاسم ، 2020 :

(4)

الجدول (8) العلاقة بين الميزانية العامة والحساب الجاري للاقتصاد الأمريكي للمدة 2004-2020(مليار دولار)

السنة	صافي الميزانية العامة	معدل النمو السنوي للميزانية العامة %	نسبة الفائض او العجز في الميزانية العامة إلى GDP%	صافي الحساب الجاري	معدل النمو السنوي للحساب الجاري % امريكا	نسبة الفائض او العجز بالحساب الجاري إلى GDP%
(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)
2004	-512,554,810.9	-	-3.4	-798,982,499.4	-	-5.3
2005	-390,006,047.2	-23.90	-2.5	-920,414,271.5	15.19	-5.9
2006	-288,618,607.1	-25.99	-1.8	-962,062,024.8	4.52	-6
2007	-179,924,131.6	-37.66	-1.1	-834,193,701.2	-13.29	-5.1
2008	-507,678,475.5	182.16	-3.1	-769,706,088.4	-7.73	-4.7
2009	- 1,563,192,973.8	207.91	-9.8	-430,675,615.2	-44.04	-2.7
2010	- 1,425,324,223.7	-8.81	-8.7	-524,257,185.7	21.72	-3.2
2011	- 1,397,504,381.1	-1.95	-8.4	-515,745,664.4	-1.62	-3.1
2012	- 1,140,098,393.5	-18.41	-6.7	-459,442,636.1	-10.91	-2.7
2013	-710,522,402.9	-37.67	-4.1	-415,915,552.9	-9.47	-2.4

2014	-496,335,897	-30.14	-2.8	-389,978,204.7	-6.23	-2.2
2015	-436,944,663.7	-11.96	-2.4	-473,356,521.9	21.38	-2.6
2016	-573,797,632.6	31.32	-3.1	-444,230,425.2	-6.15	-2.4
2017	-643,435,438.6	12.13	-3.4	-435,265,149.6	-2.01	-2.3
2018	-740,314,980.4	15.05	-3.8	-467,567,356.5	7.42	-2.4
2019	-936,661,834.2	26.52	-4.7	-438,437,454.3	-6.23	-2.2
2020	-	210.31	-15	-561,944,035.1	-28.16	-2.9
	2,906,607,078.1					

المصدر : بالاعتماد على الجدول (4) و الشكل (2) و الشكل (3) بالاعتماد على الرابط

<https://ar.tradingeconomics.com/united-states/current-account-to-gdp>

أي إن انخفاض معدلات الادخار ثم الاستثمار يؤدي إلى انخفاض الاستثمار في الخارج والصادرات ما يعني انخفاض في صافي الحساب الجاري وتزايد العجز فيه وهذا ما يقلل من حجم الإيرادات بشكل عام ويؤدي إلى عجز الموازنة ،

وكذلك سجل عجز الميزانية العامة عام 2015 مقدار (-436,944) وبمعدل نمو سنوي بلغ (-11.96%) يقابلها عجز بالحساب الجاري والبالغ (-473,356) وبمعدل نمو سنوي (21.38%) كما بلغ العجز في الميزانية العامة عام 2019 و 2020 مستويات مرتفعة وهي (-936.6، -2906.6) مليار دولار وبمعدل نمو سنوي (26.52%، 210.31%) ونسبة من الناتج المحلي الإجمالي بلغت (-4.7%، -15%) حسب الجدول (8) على التوالي كذلك سجل الحساب الجاري مستوى مرتفع جداً من العجز في ظل جائحة فقد بلغ مقدار (- 561.9) مليار دولار وبمعدل نمو (-28.16%) وهذا يدل على انخفاض في معدلات نمو العجز ، ونسبة من الناتج المحلي الإجمالي تصل إلى (-2.9%) وذلك لانخفاض الميزان التجاري فقد سجل انخفاضاً مقداره (577.4) مليار دولار فضلاً عن زيادة حجم النفقات الحكومية الأمريكية على الجانب الصحي بسبب تداعيات "جائحة كورونا" فضلاً عن أن الانخفاض في الحساب الجاري نتيجة الانخفاض في حجم الاستثمار والذي ينعكس على حجم الصادرات والذي يخفض بدوره من الإيرادات الضريبية والتي تمثل المصدر الأساسي للإيرادات العامة مما يسبب في انخفاض بالإيرادات العامة للميزانية العامة ويقابلها تزايد في النفقات العامة حسب ما ورد سابقاً مما يؤدي إلى تحقيق عجز في الميزانية العامة، كما إن تزايد حجم الاستيرادات والذي ينعكس على تزايد حجم النفقات العامة لتغطية تزايد الطلب الداخلي والذي يؤدي إلى عجز في الميزان التجاري و ينعكس على عجز بالحساب الجاري و ينعكس بدوره على تزايد العجز الميزانية العامة لزيادة النفقات العامة للبلد.

الاستنتاجات :

- 1- تعاني الولايات المتحدة الأمريكية من مشكلة تُسمى (ثالوث العجوزات الأمريكية) ومن وضع اقتصادي غير مستقر منذ القرن الحادي والعشرين
- 2- وجود العلاقة طردية بين عجز الميزانية العامة و الحساب الجاري فكلاهما في حالة عجز خلال مدة الدراسة .

التوصيات :

- 1- ضرورة تنسيق عمل السياسة الاقتصادية المالية مع السياسات الاقتصادية الاخرى ولاسيما النقدية كي تصبح السياسات الاقتصادية العامة والسياسة المالية لاسيما قادرة على تحقيق الاستقرار الاقتصادي .
- 2- على السياسة المالية اتخاذ سلسلة من الاجراءات والاليات الاصلاحية لغرض تحقيق اهدافها نهائية ، وكُلما كانت تلك الآليات اكثر كفاءة اصبحت السياسات الاقتصادية اكثر فعالية لتحقيق اهدافها .

المصادر :

- 1- اسماعيل ، وائل محمد ، 2016، الإمبراطورية الاخيرة افكار حول الهيمنة الأمريكية ، شركة دار الاكاديميون للنشر والتوزيع ، عمان الاردن
- 2- ألباي ، صافش ، 2011 ، التقرير الاقتصادي السنوي حول الدول الاعضاء بمنظمة التعاون الاسلامي ، مركز الابحاث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب الاسلامي ، على الموقع الالكتروني pubs@sesric.org
- 3- البطاط وجودة، منتظر فاضل سعد وندوة هلال ، 2011، تحليل تداعيات الأزمة المالية العالمية الاسباب والتأثيرات ، بحث منشور عبر مجلة الاقتصاد الخليجي ، العدد 19 جامعة البصرة
- 4- البيضاوي ، جليل شيعان ضمّد، 2013، سقف الدين الأمريكي والنظام الدولي ، بحث منشور ، جامعة البصرة كُلية الادارة والاقتصاد ، العدد الثاني والثلاثون ، المجلد الثامن
- 5- الجابري ، علي عبد الكريم حسين ، 2015، اشكالية المنحدر المالي في مكانة الولايات المتحدة الأمريكية العالمية : دراسة في التأثيرات السياسية والاقتصادية ، جامعة النهرين
- 6- الجمل ، محمد غازي ، الصراع الأمريكي – الصيني واثره على النظام الدولي ، ورقات تحليلية ، للمزيد من المعلومات على الموقع <http://studies.aljazeera.net>
- 7- خليل واخرون ، شيماء خليل محمد، وصبري احمد ، نصر سالم خليل ، 2022 ، الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين ، المجلد ثالث عشر ، العدد ثالث
- 8- الخولي ، اسماء حسن ، 2019، تأثير احداث سبتمبر الاقتصادية على ميزانية امريكا ، بحث منشور عبر الأنترنت على موقع مركز المسبار لدراسات والبحوث
- 9- داي والحسائي ، سارة ورقية ، اثر حرب العملات على اتجاه التجارة الدولية دراسة حالة الولايات المتحدة الأمريكية والصين ، 2017، اطروحة دكتورا مقدمة في جامعة محمد خضيرة بسكرة ، كُلية العلوم الاقتصادية والتجارية

- 10- سهو ، نزهان محمد ، 2010، الأزمة المالية العالمية الراهنة المفهوم...الاسباب...التداعيات ، مجلة الادارة والاقتصاد العدد الثالث والثمانون
- 11- صندوق النقد العربي ، 2018، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصادات العربية ، بحث منشور على شبكة الأنترنت
- 12- عبد الكريم ، علي فريد ، 2010 ، الأزمة المالية العالمية وخطة الإنقاذ الأمريكية ، بحث منشور على البنك المركزي العراقي – المديرية العامة للاستثمارات قسم ادارة المخاطر
- 13- علي ، سليم كاطع ، 2009 ، مقومات القوة الأمريكية وأثرها في النظام الدولي ، بحث منشور دراسات دولية العدد الثاني والاربعون
- 14- قاسم ، مظهر محمد صالح ، 2020 ، تقييم حدود التفاوض الاقتصادي بين منطقتي العجز التجاري الأمريكي والفائض التجاري الصيني ، بحث منشور على شبكة الأنترنت ، البنك الاقتصادي العراقي رؤية تحليلية اقتصادية
- 15- كاميل لوند إنديروسن ، 2017، معضلة النمو ، مجلة التمويل والتنمية تصدر عن صندوق النقد الدولي في مارس العدد 54 الرقم 1
- 16- مركز الابحاث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعي للدول الاسلامية ، 2009 ، تقرير الاقتصادي السنوي 2009 ، حول دول الاعضاء بمنظمة المؤتمر الاسلامي
- 17- المساوي ، وداد ، 2022 ، الابعاد الاقتصادية في العلاقات الأمريكية الصينية ، دراسات سياسية ، المعهد المصري للدراسات
- 18- منوتشن ، ستيفن ، 2020 ، عجز ميزانية الولايات المتحدة الأمريكية يتخطى عام الأزمة المالية ، مقالة منشورة من قبل وزير الخارجية الأمريكية في جريدة الشرق الاوسط جريدة العرب الدولية ، العدد 15300
- 19- وسيلة ، بوفنش ، 2021 ، اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 1990-2018 ، مجلة المؤسسة ، المجلد (10) العدد: 01 ، للمزيد من المعلومات على الرابط -dz.mila-univ-centre@boufeneche.w

روابط

- الامم المتحدة ، 2009 ، الوضع الاقتصادي الراهن وتوقعات لعام 2009 ، الملخص التنفيذي للمزيد من المعلومات على -1
الرابط :

http://www.un.org/en/development/desa/policy/wesp/wesp_bg_papers.shtml

[2- https://ar.tradingeconomics.com/united-states/government-budget.](https://ar.tradingeconomics.com/united-states/government-budget)

3- [https://api.worldbank.org/v2/ar/country/USA?downloadformat=excel.](https://api.worldbank.org/v2/ar/country/USA?downloadformat=excel)

4- <https://www.cob.gov/publication/523>. -1